مجلة أبحاث
ISSN: 0834-2170
EISSN2661-734X

المجلد 7 / العـــــــدد: 2 (2022)، ص 521– 532

الإتجار بالبشر عبر الانترنت

human Trafficking over the Internet

نبيلة كردي، جامعة العربي التبسي nabila.kardi@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2021/9 تاريخ القبول: 31 /2022/3 تاريخ النشر: 2022/6/2

ملخص

الانترنت سلاح ذو حدين، فكما ساهمت في تسهيل مختلف المعاملات على الأشخاص في كافة المجالات بحيث أصبح الفرد يؤدي مختلف أنواع المهام و هو في البيت من خلال جهاز الحاسوب أو الهاتف، ساهمت كذلك في تغيير مفهوم الجريمة التقليدية وتحويلها إلى جريمة إلكترونية لا يمكن للنصوص التقليدية كبحها، ومن بين هذه الجرائم نجد الإتجار الإلكتروني بالبشر الذي انتشر بشكل كبير وسريع على الانترنت التي سهلته بشكل ملحوظ. فهو جريمة تعاقب عليها القوانين وتحرّمها الأديان، كونها تجعل من الإنسان سلعة يسهل بيعها مستغلين في ذلك ضعف البائع لتحقيق رفاهية المشتري. حيث شهد الإتجار بالبشر عبر الإنترنت إنتشارا عالميا واسعا عبر مختلف الدول وأصبح يتم في إطار عصابات إجرامية منظمة عابرة للحدود، تعمل على جعل الإنسان محلا لتعاملاتها المختلفة من بيع وشراء سواء لأعضائه أو لخدمات جنسية مقدمة من طرفه أو لعاملة قسرية تستغله للعمل في أسوء الظروف دون النظر لأي مقومات أخلاقية تمنع التعامل به.

الكلمات المفتاحية:

الاتجار بالبشر، الاتجار بالأعضاء البشرية، الانترنت، الجريمة المنظمة، التجارة الالكترونية

Abstract

The Internet is a double-edged weapon, as it has contributed to facilitating various transactions for people in all fields so that the individual performs various types of tasks while at home through a computer or phone, it has also contributed to changing the concept of traditional crime and turning it into an electronic crime that traditional texts cannot fight it. Among these crimes, we find human trafficking, which has spread widely and quickly on the Internet, which has facilitated it significantly. It is a crime punishable by laws and prohibited by religions, that concider human body a commodity that is easy to sell, taking advantage of the weakness of the seller to achieve the welfare of the buyer.

human trafficking via the Internet has witnessed a wide global spread in various countries and has become within the main work of interanasnational organized criminal gangs, working to make the human being a subject for their various transactions, whether for the sale and purchase of his organs or for sexual services provided by him or for a coercive worker who exploits him to work in the worst conditions without consideration to Any ethics that prevent dealing with it.

Key words : Human trafficking, human organs trafficking, the Internet, organized crime, electronic commerce.

* **نبيلة كردي**

1. مقدمة:

ينتشر في هذا العصر الرقمي إستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل لافت وغدت وسائل الإتصال المتطورة سمة العصر ولا أدل على ذلك أكثر من إتساع مجالات إستعمال الانترنت والكمبيوتر في وقتنا الحالي، فقد شكلت هذه الأخيرة جوا مناسبا لشيوع مفهوم الجرائم المستحدثة. فالعالم يعيش وسط كثير من الإبتكارات والإختراعات في جميع المجالات، حيث شملت هذه التغيرات الجريمة على المستوى العالمي والتي شهدت تحولات سريعة وهامة على الصعيد التكنولوجي، فأصبحنا نعيش في زمن الجريمة الالكترونية التي غيرت مفهوم الجريمة التقليدية، وأصبحت تتطلب نصوصا قانونية جديدة غير تلك التقليدية التي أصبحت عاجزة عن مكافحتها.

ومن بين هذه الجرائم نجد الاتجار بالبشر الذي أصبح يتم عبر الإنترنت، والتي أصبح فيها الإنسان ضحية لنفسه. و يشتري كسلعة عادية كغيرها من السلع الأخرى حين يشتري مثلا عضوا من أعضاء الجسم من خلال مواقع مخصصة لهذا النوع من الأفعال، فاتحة بذلك المجال أمام مختلف أنواع المجرمين القائمين على رأس الاتجار بالبشر لاستغلال مختلف ظروف الأشخاص و ظروف بعض الدول لبيع الأشخاص عبر الانترنت.

فقد سهلت الانترنت الاتصال بين أعضاء العصابة الاجرامية أنفسهم وبينهم وبين المتعاملين معهم، و لو وجدوا في دول مختلفة دون أي حاجة للسفر. كما سهلت الانترنت عرض السلعة المراد التعامل بها و إبرام عملية البيع بشأنها دون حاجة للانتقال لمعاينة السلعة أو السفر للحصول عليها، حيث يتم التعاقد عبر الانترنت مع الاتفاق على التوصيل إلى المكان المحدد دون بذل أي مجهود من طرف المشتري. وقد سهل ذلك بطبيعة الحال عملية الإتجار بالبشر مما جعلها سوقا مربحة لعصابات الإتجار بالبشر.

و تتمثل **أهمية هذا الموضوع** في اعتبار الاتجار بالبشر أحد أنواع الجرائم المنظمة خاصة إذا كانت عابرة للحدود، والتي تمثل خطرا كبيرا على أمن الدول واستقرارها لأن انتشارها وعدم قدرة الدولة على منعها، يجعل الطبقة المستضعفة من الشعب محل استغلال ومتاجرة من قبل العصابات الإجرامية التي تعمل في الاتجار بالبشر. كما تظهر أهمية هذه الدراسة في ضرورة لفت الإنتباه إلى هذا النوع من الجرائم الخطيرة نظرا لإعتدائها على الانسان وجسمه الذي قدست حرمته كافة التشريعات والأديان على إختلافها في عديد الجوانب ولكنها إتفقت في هذا الجانب.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من **الأهداف** أهمها:

- تسليط الضوء على جريمة الاتجار بالبشر عبر الانترنت بتحديد مفهومها وأركانها والتعرف على أهم أساليب الاتجار بالبشر عبر الانترنت في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي نعيشه.
- التأكيد على مدى حاجة المجتمعات لآليات وطنية ودولية قادرة على مواجهة جريمة الإتجار الإلكتروني بالبشر التي أفرزتها الثورة التكنولوجية والعلمية للحد من آثارها السلبية.

وانطلاقا مما سبق نطرح **الإشكالية** التالية: ما المقصود بالاتجار بالبشر عبر الانترنت؟ و ما هي وسائله؟

حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذه الجريمة والكشف عن مختلف أركانها و الأساليب المتبعة فيها، مقسمين هذه الورقة البحثية إلى محورين: يتناول المحور الأول مفهوم الاتجار بالبشر عبر الانترنت، ويتطرق المحور الثاني إلى أساليب الإتجار بالبشر عبر الانترنت.

2. مفهوم الاتجار الالكتروني بالبشر

إن الاتجار الالكتروني بالبشر من أهم الجرائم المنظمة في الوقت الحالي وهي جريمة مستحدثة تتم بالاعتماد على الإنترنت كأساس لنجاحها سواء في بدايتها أو حتى تمام عملية البيع وتنفيذها بوصول الإنسان الذي تم بيعه أو جزء منه إلى المشتري. وقبل التطرق إلى تعريف الاتجار الالكتروني بالبشر وجب التعرف أولا على جريمة الإتجار بالبشر في شكلها التقليدي، حتى نتمكن من الوصول لفهم دقيق لهذا النوع من الجرائم التي أصبحت تطرح إشكالات خطيرة على مستوى كل الدول التي انتشرت فيها بشكل غير ملحوظ خاصة أمام عجز وسائل المكافحة التقليدية عن مجابهاتها كونها تعتمد على الإنترنت بشكل كبير لنجاحها.

1.2 تعريف جريمة الإتجار بالبشر:

الإتجار لغة : تجر يتجر تجرا وتجارة، أي باع واشترى، وكذلك اتجر وهو إفتعل .والإتجار مصطلح مشتق من التجارة والتجارة ممارسة البيع والشراء، والتاجر هو الذي يمارس الأعمال التجارية على وجه الإحتراف والإتجار هو مزاولة أعمال التجارة بتقديم السلع إلى الغير بمقابل بطريق البيع والشراء. (معجم اللغة العربية المعاصر)

أما البشر لغة فهو الخلق يقع على الأنثى والذكر والواحد والإثنين والجمع لا يثنى ولا يجمع، يقال : هي بشر وهم بشر وهما بشر. (ابن، 2005)

أما جريمة الإتجار بالبشر فقد عرفتها المادة 3/أ من بروتوكول الاتجار بالبشر الصادر عن هيئة الأمم المتحدة على أنها: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم، بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو إساءة إستعمال السلطة، أو إساءة إستغلال حالة إستضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص اخر لغرض الإستغلال، ويشمل الإستغلال كحد أدنى إستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الإستغلال الجنسي أو لسخرة أو الخدمة قسرا أو الإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الإستعباد، أو نزع الأعضاء."وهو نفس التعريف الذي تبناه المشرع الجزائري في نص المادة 303 مكرر 4 من قانون العقوبات الجزائري.

كما عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2010م الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال في المادة رقم(11) بأنه: " أي تهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة الضعف وذلك من اجل استخدام أو نقل أو إيواء أو استقبال أشخاص لغرض استغلالهم بشكل غير مشروع في ممارسة الدعارة (البغاء) أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، ولا يعتد برضاء الشخص ضحية الاتجار في كافة صور الاستغلال متى استخدمت فيها الوسائل المبينة في هذه الفقرة."

إذا يقصد بالاتجار بالبشر كل عملية يتم فيها نقل الأشخاص أو إيوائهم أو استقبالهم بغرض بيعهم أو شرائهم أو خطفهم، سواء كانوا رجالا أو نساء أو أطفالا، واستغلالهم في القيام بأعمال إما برضاهم أو دون موافقتهم، مثل استغلال الخدم في المنازل وسوء معاملتهم، وعمالة الأطفال في المناجم والمصانع، أو الاستغلال الجنسي لهؤلاء سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الدعايات الإباحية والأفلام الجنسية أو بيع خدمات جنسية وما إلى ذلك. دون أن ننسى عمليات المتاجرة بالأعضاء البشرية خاصة تلك التي تتم لفائدة الطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة المستضعفة.

أما منظمة العفو الدولية فقد عرفت جريمة الاتجار بالبشر بأنها: " انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق في السلامة الجسدية والعقلية والحياة والحرية وأمن الشخص والكرامة والتحرر من العبودية وحرية التنقل والصحة والخصوصية والسكن والأمن." حيث تم

تعريف الاتجار بالبشر في مفهوم منظمة العفو الدولية بالنظر إلى حقوق الإنسان كونها تمثل الشاغل في عملها، حيث لم يحدد أشكال الإستغلال في الأتجار بالبشر و لم يحدد ماهية الإستغلال في حد ذاته. (عبد الرحيم علي و آلاء، 2020)

حيث تحتل جريمة الإتجار بالبشر المرتبة الثالثة عالميا من حيث المردود المالي بعد تجارة المخدرات التي تحتل المرتبة الأولى وتجارة الأسلحة التي تحتل المرتبة الثانية، باعتبارها من أكثر الجرائم المنظمة إنتشارا حول العالم. (أنس، 2016) فهي جريمة تمس بالمعتقدات الدينية والأخلاقية والاجتماعية للشخص و تجعل منه سلعة محل بيع وشراء، دون أي اعتبار للمبادىء التي تقوم عليها الإنسانية.

وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول العربية في الفترة الأخيرة خاصة بعد حدوث ثورات الربيع العربي، التي أدت إلى تكاثر ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الدول الغربية وخاصة أوروبا، وكثرة مخيمات اللاجئين التي كانت منبعا لظاهرتين اثنتين هما زواج القاصرات من أشخاص أكبر منهن سنا بحثا عن تحسن المستوى المعيشي، بالاضافة إلى ظاهرة العمالة القسرية نظرا لأن ساكني هذه المخيمات يبحثون فقط عن مصدر دخل مهما كانت ظروف العمل الذي حصلوا عليه هروبا من الجوع والفقر. (عبد، 2021)

وقد أظهر تقرير الأمم المتحدة لمكافحة جريمة الإتجار بالبشر لسنة 2018 ، أن هذه الجريمة زادت وتيرتها في الدول العربية عما كانت عليه من قبل، وأن 86 بالمئة ممن يتعرضون لهذه الجريمة هم من البالغين يستخدم 50 بالمئة منهم في مجال العمل القسري و يستخدم 36 بالمئة منهم في مجال الاستغلال الجنسي. (عبد، 2021)

وقد ساهمت الإنترنت بشكل كبير في انتشار جريمة الإتجار بالبشر خاصة وأن وسائل التواصل الإجتماعي و مختلف المواقع الإلكترونية التي تعمل في الظل (المتحدة، 2020) سهلت بشكل كبير الوصول إلى الضحايا المحتملين لهذه العملية لاستغلالهم في مختلف أنواع جرائم الإتجار الإلكتروني بالبشر والتي تتمثل في: (الأنتربول، دون سنة نشر)

- الاتجار بالأطفال
- الاتجار بالأشخاص بغرض الجنس
- الزواج القسري
- الاتجار بالأشخاص بغرض التشغيل
- الاتجار بالأشخاص من أجل تجارة الأعضاء

إذا فالاتجار بالبشر جريمة دولية تتطلب تكاتف جهود مختلف الدول بهدف التخفيف منها و البحث عن حلول لقمعها و القضاء عليها كونها تشكل تهديدا كبيرا للأشخاص خاصة في بعض الدول العربية كما سبق وأشرنا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تقوم هذه الجريمة على إستغلال الإنسان للإنسان في أسوء صور الإستغلال خاصة أنها تشمل النساء والأطفال و المتاجرة بهم لتحقيق الأرباح بغض النظر عن عواقب ذلك وما له من أثر في نفسية الأشخاص و ما له من أثر على أجسادهم كذلك.

كما أن الفساد المالي و الإداري في العديد من الدول قد ساهم بشكل كبير في انتشار هذا النوع من الجرائم لما له من أثر على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية، والتي تؤثر بشكل كبير على المستوى المعيشي للأفراد وهو ما يجعل هؤلاء عرضة للإستغلال في متاهة بحثهم عن مستوى معيشي أفضل يحققون معه ما يصبون إليه.

2.2 تعريف الإتجار بالبشر عبر الإنترنت

يمكن تعريف الاتجار بالبشر عبر الانترنت على أنه:" استغلال وسائل الاتصال الإلكتروني في تبادل المعلومات بشأن الصفقات الغير مشروعة التي يكون محلها بيع إنسان حي أو إستغلاله أو بيع جزء من جسده أو أحد مشتقات هذا الجسد ". (لامية)

كما يمكن تعريفه على أنه:" إبرام صفقات تجارية عبر وسيلة إلكترونية يستعملها المجرمون لبيع سلعة تتمثل أساسا في الإنسان". (لامية)

كما يمكن تعريفه على أنه:" السلوك الإجرامي الذي يقوم من خلاله الجاني بإنشاء موقع إلكتروني عبر الشبكة المعلوماتية من أجل تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيوائهم أو إستقبالهم، بواسطة التهديد بالقوة أو إستعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الإختطاف أو الإحتيال أو الخداع أو إساءة إستعمال السلطة، أو إساءة إستغلال حالة إستضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص أخر لغرض الإستغلال، ويشمل الإستغلال كحد أدنى إستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الإستغلال الجنسي أو لسخرة أو الخدمة قسرا أو الإسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الإستعباد،أو نزع الأعضاء". (عبد الصبور، 2012)

إذا فالاتجار الالكتروني بالبشر هو تلك الصفقات التي يتم إبرامها عبر الانترنت سواء كان ذلك من خلال إنشاء مواقع الكترونية خاصة، أو بالاتصال من خلال وسائط الكترونية كوسائل التواصل الأجتماعي أو البريد الألكتروني، للاتفاق بشأن بيع أو شراء إنسان لاستغلاله سواء بموافقته أو من دونها، لتحقيق صفقة مربحة لفائدة شخص آخر ،و يتم ذلك غالبا استغلالا لضعف فيه سواء بسبب حالته العقلية أو المادية أو بسبب ظروف بلده السيئة نتيجة حرب أو تدهور إقتصادي إلى غير ذلك.

إذا فالعناصر الأساسية لظاهرة الإتجار الإلكتروني بالبشر تتم بتوافر ثلاثة عناصر هي:

- **السلعة**: و التي تشكل في هذه الحالة الإنسان سواء تم إستغلاله بأكمله أو بإنتزاع أحد أعضائه أو مشتقاته أو أحد منتجاته، ويتم الحصول على محل جريمة الإلكتروني بالبشر من خلال جذب الأشخاص بإيهامهم بالحصول على فرصة عمل أو إبرام عقد زواج أو حتى الحصول على لجوء من دولهم التي تعاني من الحروب الداخلية أو من آثارها. وفور وصولهم إلى الوجهة المحددة يتم حجزهم و التصرف فيما يريدونه منهم.
- **الوسيط (التاجر)**: وهي العصابة الإجرامية التي تباشر العملية من بدايتها إلى نهايتها باستخدام مختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة. فهذا النوع من الجرائم لا يمكن أن يتم في إطار عصابات تقليدية بل يتطلب جريمة منظمة. حيث تمارس هذه العصابات أعمالها بشكل منظم يشبه إلى حد كبير الشركات التجارية الدولية المشروعة. حيث لها مقرات رئيسية و موظفين و تجهيزات و حراسة أمنية إلى غير ذلك فهي تعتمد أساليب عمل خاصة بها، ولها استراتيجياتها طويلة المدى وهرمياتها، لا بل حتى أنها تعقد تحالفات استراتيجية مع غيرها من المنظمات الإجرامية الأخرى لتوسيع أعمالها أو لتحقيق أرباح أكبر. وتشكل أعمال الإتجار بالبشر مدرا أساسيا للمال بالنسبة لهاته العصابات يجعلها تعمل على تطوير هذا النوع من الجرائم والوصول إلى أفضل الطرق لتحقيق أعلى الأرباح. (الانتربول)
- **السوق**: وهو مكان عرض السلعة المتاحة المبينة أعلاه ويتم ذلك من خلال الفضاء الإفتراضي الذي يتم فيه الترويج للأشخاص بعرض مميزاتهم و جذب من يريد الحصول عليهم بأعلى سعر من خلال إجراء مزايدات في بعض الحالات إذا ما

تعدد الطلب على سلعة واحدة متوفرة. ويلعب عنصر الطلب حجر الأساس في هذا النوع من الجرائم، وكلما كان مرتفعا زادت معه أرباح المنظمات الإجرامية.

3.2 أركان جريمة الاتجار بالبشر عبر الانترنت

تتكون جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية عبر الانترنت من ثلاثة أركان:

1.3.2 الركن الأول: الركن الشرعي

نص المشرع الجزائري على جريمة الاتجار بالبشر في المواد من 303 مكرر 4 إلى المادة 303 مكرر 15 من قانون العقوبات الجزائري. ونص في القانون رقم 09-04 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها المؤرخ في لمؤرخ في 05 أوت 2009، على أن الجريمة المعلوماتية هي جـــرائـــم المساس بـــأنـــظـــمـــة المعالجة الآلية للمعطـيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى تـــرتـــكـب أو يـــسـهل ارتـــكـــابـــهـــا عن طـــريق مـــنـــظـــومـــة معلوماتية أو نظام للإتصالات الإلكترونية." إذا فأي جريمة يستخدم لدى إرتكابها وسائل أتصال إلكترونية أو تستخدم في ارتكابها منظومة معلوماتية فهي معاقب عليها في التشريع الجزائري وفقا للقانون رقم 09-04، بالتالي فنص التجريم موجود مما يعني توافر الركن الشرعي في جريمة الإتجار بالبشر عبر الإنترنت لأنها تقوم على إستخدام وسائل إتصال إلكترونية أو منظومة معلوماتية.

2.3.2 الركن الثاني: الركن المادي

و يمثل الركن المادي المظهر الخارجي الذي تتخذه الجريمة بكل توابعه، و يتجسد في السلوك الإجرامي، النتيجة الإجرامية وعلاقة السببية. فالسلوك الإجرامي هو النشاط المادي الذي يظهر في العالم الخارجي ليأخذ صورة حركة عضلية إيجابية أو سلبية مبعثها الإرادة الإنسانية ليحقق العدوان على مصلحة يحميها القانون. (نجمة، 2019)

فيكون محل السلوك الإجرامي في هذا النوع من الجرائم الإنسان، والذي قد يستغل فيها بشتى الطرق المختلفة وقد حدد المشرع الجزائري صور السلوك الإجرامي في جريمة الاتجار بالبشر في قانون العقوبات ب:

- تجنيد شخص أو أكثر
- نقل أو تنقيل شخص أو أكثر
- إيواء أو استقبال شخص أو أكثر

شرط أن تتم هذه الأفعال بواسطة التهديد بالقوة أو باستعملها، أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الإحتيال أو الخداع أو إساءة إستعمال السلطة أو استغلال حالة إستضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا للحصول على موافقة شخص له سلطة على شخص آخر قصد إستغلاله. إذا يجب أن يرتبط الفعل في السلوك الإجرامي لهذه الجريمة بإحدى الوسائل المحددة في نص المادة المذكورة أعلاه على أن يتم إستغلال الوسائل الإلكترونية في إتمام كل عناصرها أو جزء منها حتى يتشكل الركن المادي لجريمة الإتجار بالبشر.

أما النتيجة الإجرامية فهي التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للسلوك الإجرامي، فالأوضاع الخارجية كانت على نحو معين قبل صدور الفعل المجرم ثم أصبحت على نحو آخر بعد صدوره. (حمود، دون سنة)وتتجسد هذه النتيجة في جريمة الإتجار

بالبشر في الإعتداء الذي يقع على جسم الإنسان سواء كان ماديا أو معنويا ينتقص من حرمة جسدة كانتزاع عضو من أعضائه أو تعريضه للاستغلال الجنسي الذي يحدث ضررا جسيما في نفسية الفرد.

أما علاقة السببية فهي الرابطة بين السلوك الإجرامي ونتيجته، حيث يرتبط هنا السلوك الإجرامي في إحدى صوره المذكورة سابقا مع النتيجة التي تتمثل في المساس بسلامة جسم الإنسان والاعتداء عليه ماديا أو معنويا. وتكون هنا السلطة التقديرية للقاضي في تحديد علاقة السببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة. (نجمة، 2019)

3.3.2 الركن الثالث: الركن المعنوي

حتى تكتمل الجريمة يجب أن يقترن مظهرها الخارجي بباطن الشخص الذي قام بها وتعبر عن نفسيته، فالركن المعنوي هو الصلة بين الجاني وجريمته و هو الذي يعبر عن الإرادة الإجرامية داخله. وتعتبر جريمة الاتجار بالبشر جريمة عمدية لابد أن يتوافر لدى الجاني فيها النية لارتكابها فلا يتصور أن تقع هذه الجريمة عن طريق الخطأ. (نجمة، 2019)

يتوافر القصد الجنائي لدى مرتكب جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية بتوافر العلم و الإرادة، (راميا، 2012)متى اتجهت إرادته إلى إتيان الجريمة وإحداث النتيجة المترتبة عنها مع علمه بعدم مشروعية الفعل المرتكب والمؤدي إلى المساس بشخص آخر سواء جسديا أو معنويا.

والعبرة في وجود القصد الجنائي بارتكاب الجريمة هو اقترانها بالسلوك الإجرامي، وقد يصدف أن يتوافر أحيانا بعد إرتكاب السلوك الإجرامي شرط أن يتوفر وقت تحقق النتيجة الإجرامية. مثل الطبيب الذي يقوم بعملية استئصال لعضو بشري معتقدا أنه تم التبرع به وفق الضوابط المحددة قانونا ثم يكتشف، أثناء العملية، أن العضو تم شراؤه بمقابل ورغم ذلك يستمر قصدا في العملية ويتم الاستئصال مع قدرته على عدم المضي فيها. (نجمة، 2019)

3. أساليب الإتجار بالبشر عبر الإنترنت

شكلت التكنولوجيا الحديثة عائقا أمام الأجهزة الأمنية لمساعدتها في كشف الستار عن العديد من الجرائم خاصة تلك التي تتم في إطار الجريمة المنظمة، فقد شكلت الإنترنت فضاءا مظلما يستغله أفراد العصابات الإجرامية المنظمة بكل ما يحتويه من تكنولوجيا في تسيير عملياتهم الإجرامية وتنظيمها بشكل يضمن سريتها حتى لا تكشفها الهيئات الأمنية المختصة وذلك بعدة طرق و أشكال منها:

1.3 الإستخدام المواقع الإلكترونية:

يتم إستخدام المواقع الالكترونية على الانترنت لهدفين أساسيين، حيث يتم إستخدامها لجذب الأشخاص الذين سيكونون محلا لجريمة الإتجار بالبشر عن طريق إستقدامهم من دولهم إلى الدولة محل العملية، أو يتم جذبهم من نفس الدولة محل العملية، وذلك بالتحايل عليهم عن طريق إيهامهم بالحصول على فرصة عمل أو إبرام عقد زواج أو حتى الحصول على لجوء من دولهم التي تعاني من الحروب الداخلية أو من آثارها.

حيث يمثلون فئة في حاجة ماسة إلى تحقيق أمر معين، بحيث تستغل عصابات الإتجار بالبشر نقطة ضعف هؤلاء والمتمثلة في حاجتهم إلى عمل أو زواج أو هروب من ظروف معيشية سيئة لتحقيق مستوى أفضل في مكان آخر، ما يدفعهم إلى اللجوء إلى

الإنترنت للبحث عما يصبون إلى تحقيقه أين يقعون ضحية للإعلانات الكاذبة المعدة من قبل العصابات. أين يهيئون كل الظروف المناسبة لسفرهم وإستقبالهم ثم يعملون بعد ذلك على حجزهم عند وصولهم و استغلالهم في عملياتهم الإجرامية.

ونشير إلى أن الأشخاص الذين تصيب بلدانهم أو أقاليمها الاضطرابات السياسية أو الحروب أو النزاعات المسلحة مثل ما حدث في سوريا والعراق واليمن، يترحون عن إقليمهم أو حتى عن دولتهم ويصبحون لاجئين في دول أخرى، يمثلون الفئة الأكثر عرضة لجريمة الإتجار بالبشر وذلك في سبيل بحثهم عن مأوى أو عمل. (حاتم)

أما الهدف الثاني من إستخدام الانترنت فهو فتح مواقع إلكترونية خاصة للترويج لأشخاص يتم استغلالهم جنسيا مثلا بعرض مميزاتهم وصفاتهم المطلوبة حيث السن و الجنس والمواصفات الجسدية المختلفة وغير ذلك لكل من يرغب في الحصول عليها. و كل من يرغب في ذلك عليه المشاركة في مزاد للحصول على الخدمة المطلوبة، ويحدد المزاد في ساعة معينة ولا يتم الإنضمام إليه إلا بتوافر الشروط المطلوبة والمحددة مسبقا من قبل أفراد العصابة. فقد قدمت مثلا بعض الشركات مزادات على الانترنت للأعضاء البشرية السليمة يطرح فيها للبيع كل شيء بدءًا من القلوب إلى الكلى والكبد، الدم، والنخاع حتى الجلد والشعر والسائل المنوي، وذلك بأسعار تنافسية. (جان)

في حالة الموقع الإلكتروني قد تتولى العصابة الإجرامية فتح الموقع وتشغيله، أو قد تحيل الأمر إلى أشخاص مختصين لإدارة الموقع وتشغيله في مقابل عمولة محددة. حيث يلعب المشغلين في هذه الحالة دور الشركاء في الجريمة و ذلك نظرا للتسهيلات التي يوفرونها للعصابة من فتح للمواقع وإخفائها وتصعيب مهمة الجهات الأمنية في العثور عليها. مما يجعلهم مساهمين أساسيين في عملية الإتجار بالبشر كونهم تقريبا سيتولون إدراة جميع عمليات البيع التي تتم من خلال الموقع. (لامية)

وكأمثلة على هذه المواقع الإلكترونية نجد المواقع الخاصة بالتوظيف، مواقع غرف الدردشة، مواقع الزواج إلى غير ذلك. خاصة في ظل وباء كـــوفيد-19، وما تركه ذلك من أثر على الناس في الحجر. فهناك إقبال متزايد للأشخاص على مواقع الإنترنت المختلفة وغرف الدردشة مما أدى إلى إزدياد ازديادا مضطردا في أعداد ضحايا الاتجار بالبشر حول العالم. بمعنى أن المآسي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حول العالم والحروب والاضطرابات التي منيت بها أجزاء كبيرة من العالم ولا سيّما المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة قد أدت إلى جعلها محل إستغلال لمختلف العصابات الإجرامية وذلك حسب تقرير للأمم المتحدة. (حاتم) فهذا العام ندق ناقوس الخطر بشكل أكبر لأن الجائحة العالمية التي أتت عقب أزمة اقتصادية عالمية وعقب اضطرابات ونزاعات في مناطق عديدة حول العالم فتركت آثارا مدمرة على المجتمعات وأدّت إلى زيادة كبيرة في نسبة ضحايا الاتجار بالبشر. (حاتم)

2.3 إستخدام البريد الإلكتروني:

يستخدم البريد الإلكتروني لتسهيل عمليات الإتصال بين أفراد العصابة الإجرامية فيما بينهم، أو لتسهيل الإتصال بين أفراد العصابة الإجرامية والمتعاملين معهم سواء كان الضحية أو الشخص الذي سيحصل على السلعة أو الخدمة المطلوبة من العصابة. فنظرا لكون البريد الإلكتروني وسيلة غير مكشوفة للإتصال بين الأشخاص لاعتماده على تقنيات التشفير و الكلمة السرية لتوفير الخصوصية والأمان للمتعاملين به، جعله ذلك حقلا خصبا لفض معاملات العصابات الإجرامية في سرية تامة دون أن يطلع عليها أحد. فلو كانت للأجهزة الأمنية القدرة على التنصت على مكالمات العصابات المنظمة، فليس لهم القدرة على الإطلاع على الإتصالات الصامتة التي تتم من خلال البريد الإلكتروني، حيث لا يمكن سماعها كونها تتم من خلال كلمات لا يمكن لها حتى أن تعبر عن معناها الحقيقي إذا كانت تمثل شيفرة لمعنى معين محدد ومفهوم فقط بين أطراف معينين من أفراد العصابة لا يسهل تحليلها بسهولة للوصول إلى معناها الحقيقي دون فك تشفيرها من قبل غيرهم من الأشخاص، فعندما يتم اللجوء إلى التشفير في تبادل الرسائل الإلكترونية يكون ذلك بطريقة لا يمكن أن توحي أبدا أن الأمر يتعلق بالإتجار بالبشر. و تصعب العملية بشكل أكبر إذا إعتمدت العصابة

الإجرامية على مختصين في مجال التشفير و عمليات يعملون على تغيير العنوان الإلكتروني للعصابة وتحويله من دولة إلى دولة أخرى حتى يصعب تتبعهم و لا يتم العثور عليهم في حالة كشفهم.

3.3 إستخدام التجارة الإلكترونية:

تمثل التجارة الإلكترونية مجالا خصبا للإتجار بالبشر كون أغلب عمليات التعاقد فيها بكل مراحلها تتم كلها في الواقع الإفتراضي دون إشتراط الوجود المادي مما سهل على أفراد العصابات الإجرامية والمتعاملين معهم في مجال الإتجار بالبشر التعاقد دون رقيب خاصة أن عملية الدفع لتمام العملية تحصل من خلال تقنيات خاصة تمنع كشف هوية صاحبها لاعتماد وسائل دفع الإلكتروني معينة دون غيرها. (محمد، 2012)

فمن خلال التجارة الإلكترونية أصبح بإمكان العصابات الإجرامية المنظمة التي تتولى الإتجار بالأعضاء البشرية على سبيل المثال إجراء كافة تفاصيل العملية وجوانبها وهم في بلدهم دون أن يكون هناك انتقال بالتالي يكون ثمة توفير للوقت والتنقل. وهذا بطبيعة الحال وفر الأمان لتلك العصابات، فأصبحت ثمة مشاكل عملية في مجال الجرائم لاسيما تحديد الاختصاص وأيضاً صعوبة إثبات الجريمة لصعوبة الحصول على أدلة إثبات و هذا ما ساعدهم على التهرب من الوقوع في أيدي العدالة.

كما أن العمليات الخاصة بالإتجار بالأعضاء البشرية عبر الإنترنت تتم في سرية تامة نظرا لحرص المتلقي على إتمام الصفقة بصفة سرية لإنقاذ حياته بغض النظر عن الخسائر التي تلحق غيره، وهو ما يعيق سير تحقيقات الجهات المختصة بمكافحة الإتجار بالأعضاء البشرية عبر الإنترنت ويصعب عملها في الكشف عن العصابات التي تتولى عمليات الإتجار بالأعضاء البشرية. وتفيد التقارير التي نشرتها بعض الصحف أن عصابات المافيا الدولية تلتقي فيما بينها لتحقيق أهدافها في مجال تجارة الأعضاء البشرية التي تمثل الدجاجة السحرية حيث تدر ما يقارب تسعة مليارات دولار سنويًا. أما أخطر عصابات المافيا العالمية في الإتجار بالبشر فهي: المافيا الفيتنامية، المافيا الروسية، المافيا المغربية، والمافيا اللبنانية. (جان)

4. خاتمة:

إن جريمة الاتجار بالأعضاء بالبشر تتنافى مع الطبيعة البشرية، وذلك لأن الشريعة الإسلامية ومختلف الأديان السماوية حرمت الإعتداء على الجسد بأي شكل من الأشكال، فقد جعلت هذه الجريمة الإنسان محل تعاقد بالبيع والشراء بمقابل مالي أو منفعة أخرى. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يطرح استخدام التكنولوجيا الرقمية في الاتجار بالبشر إشكالات متعددة خاصة أثناء جائحة كوفيد -19، إذ تواجه الدول المختلفة نموا في الاتجار بالأعضاء البشرية في الفضاء الإلكتروني نظرا لإقبال الناس غير المسبوق على وسائل التواصل الإجتماعي والمواقع الإلكترونية المختلفة بسبب الحجر الذي أرغمهم على البقاء في المنزل دون أي شاغل.
- رغم أن الإنترنت سمحت للمجتمعات بالإرتقاء في مختلف المجالات، إلا أنها شكلت تحديات أمنية جديدة على المستويين الفردي والوطني. كونها ساعدت العصابات الإجرامية على أن تكون أكثر تنظيما وحرفية خاصة إذا ما تعلق الأمر بالإتجار بالبشر عبر الإنترنت لأنها تتم من خلال أدوات تمكن من إخفاء المعلومات الشخصية للمتعاملين فيها ومواقعهم الفعلية، كما تسمح بإجراء مدفوعات مجهولة المصدر ودون الكشف عن الغرض من المعاملة.

- غالبا ما تتم جريمة الإتجار الإلكتروني بالبشر لفائدة الأغنياء على حساب أشخاص ضاقت بهم ظروف الحياة لسبب من الأسباب، بمساعدة أطراف فاعلة تساعد في نقل وايواء واستقبال هؤلاء الأشخاص باستخدام التهديد والقوة والإختطاف إلى غير ذلك.
- عجز القوانين الوضعية الخاصة بجريمة الإتجار بالبشر في شكلها التقليدي عن مكافحة جريمة الإتجار الإلكتروني بالبشر نظرا لاعتمادها على الوسائل التكنولوجية الحديثة في تنفيذها.

ويمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تأطير جريمة الإتجار الإلكتروني بالبشر من قبل المشرع الجزائري من خلال قانون خاص بها يسمح بسيطرة أكبر على هذا النوع من الجرائم، وإنشاء وحدات أمنية مختصة لمتابعة هذا النوع من الجرائم بكل أنواعها.
- تكثيف الرقابة والبحث في الدول التي تنشط فيها هذه الجرائم أكثر من غيرها لمحاوله الحد منها قدر الإمكان. وتمكين الأجهزة الأمنية من وسائل أكثر تطورا لمجابهم ظاهرة الإتجار الإلكتروني بالبشر.
- فرض رقابة أكثر من قبل الدول على مواقع التواصل الإجتماعي ومختلف المواقع الإلكترونية لمنع إستغلال الأشخاص باستخدام تقنيات معينة خاصة لمنع إستغلال الأطفال.

يجب على الدول محاولة تحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة حتى لا يكونوا عرضة للاستغلال من قبل العصابات الإجرامية المنظمة للمتاجرة بهم.

5. قائمة المراجع:

- ابراهيم غنيم عبد الرحيم علي، و ناصر أحمد بكير آلاء. (28 3, 2020). *مركز جيل البحث العلمي*. تاريخ الاسترداد 11 9, 2021، من جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية: %/https://jilrc.com
- أحمد سالوس علي. *القاموس المحيط*. لبنان: الرسالة للطباعة والنشروالتوزيع.
- الأمم المتحدة. (11 11, 2020). *أخبار الأمم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 11 9, 2021، من في ظل كوفيد-19، قلق من تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للاتجار بالنساء والفتيات: https://news.un.org/ar/story/2020/11/1065582
- الانتربول. (بلا تاريخ). *الانتربول*. تاريخ الاسترداد دون سنة نشر، من الجريمة المنظمة: https://www.interpol.int/ar/4/8
- الأنتربول. (دون سنة نشر). *الأنتربول*. تاريخ الاسترداد 11 9, 2021، من أنواع الأتجار بالبشر: https://www.interpol.int/ar/4/15/1
- الحافظ الصاوي عبد. (3 7, 2021). *الاتجار بالبشر في المنطقة العربية.. الواقع والأسباب*. تاريخ الاسترداد 5 9, 2021، من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/3
- الصالح حامدي محمد. (2012). علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الإتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر. *المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، العدد الثاني*، صفحة 12.
- جبيري نجمة. (2019). الاتجار بالأعضاء البشرية دراسة مقارنة. 22. تيزي وزو، الجزائر: جامعة مولود معمري.
- حاتم المصاروة هيثم. (200"). نقل الأعضاء البشرية بين الحظر والإباحة.
- حامد المصاروة هيثم. (2003). *نقل الأعضاء البشرية بين الإباحةوالتحريم*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
- دارك أبي ياغي جان. (بلا تاريخ). *مافيات عالمية تستثمر آلام الناس لتحقيق أرباح خيالية*. تاريخ الاسترداد 01 07, 2021، من https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/
- شعبان لامية. (بلا تاريخ). الاتجار بالبشر عبر الإنترنيت (الأشكال والأساليب). *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 10* (02)، الصفحات 43-54.
- صويلح أنس. (24 مارس, 2016). *حماد جريمة الاتجار بالبشر تحتل المرتبة الثالثة من حيث المردود المالي*. تاريخ الاسترداد 05 09, 2021، من https://www.addustour.com/articles/43756-
- عبد الجواد عبد الله ادريس. (2010). *الاحكام الجنائية املتعلقة بعمليات نقل وزراعة الاعضاء دراسة مقارنة*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- عبد القوي عبد الصبور. (2012). *نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في ميزان التحليل الفقهي*. جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.
- علي حاتم. (بلا تاريخ). *تقرير أممي يدق ناقوس الخطر: عدد الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر يرتفع ثلاثة أضعاف خلال 15 عاما*. تاريخ الاسترداد 2 07, 2021، من https://news.un.org/ar/story/2021/02/1070122
- محمد بن يعقوب فيروز أبادي مجد الدين. (2005). القاموس المحيط. *الطبعة الثامنة* . (مءسسة الرسالة، المحرر) لبنان.

- محمد شاعر راميا. (2012). *الأتجار بالأعضاء البشرية دراسة مقارنة*. بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- *معجم اللغة العربية المعاصر*. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من معجم المعاني الجامع: /https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
- منظور ابن. (2005). لسان العرب. *الجزء العاشر*، 221. بيروت.
- نجيب حسني حمود. (دون سنة). *شرح قانون العقوبات، القسم العام* (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.